الأمم المتحدة

A/79/1007–S/2025/552

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
4 September 2025
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والسبعون
البند 40 من جدول الأعمال
مسألة قبرص

مجلس الأمن
السنة الثمانون

رسالة مؤرخة 3 أيلول/سبتمبر 2025 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيّه رسالة مؤرخة 29 آب/أغسطس 2025 موجهة إليكم من مراد سويصال، ممثل الجمهورية التركية لشمال قبرص (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند 40 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أحمد **يلدز**
الممثل الدائم

100925 100925 25-14217 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة 3 أيلول/سبتمبر 2025 الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

29 آب/أغسطس 2025

أكتب إليكم ردا على البيان الذي أدلت به ممثلة القبارصة اليونانيين خلال المناقشة المواضيعية التي أجراها مجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن، وهو البيان الذي شوَّه مرة أخرى الحقائق المتعلقة بقبرص بشكل صارخ. فالجانب القبرصي اليوناني دأب على استغلال غياب الجانب القبرصي التركي عن المنابر الدولية من أجل تضليل المجتمع الدولي وصرف الانتباه عن مسؤوليته، وحده، عن خلق المشكلة القبرصية وعن استمرارها. ولذلك، أجد نفسي مضطرا إلى الرد خطيا من أجل وضع الأمور في نصابها.

دأب ممثلو القبارصة اليونانيين، منذ أمد طويل، على تضليل المجتمع الدولي بشأن المشكلة القبرصية من خلال تصويرهم إياها على أنها مسألة "غزو" و "احتلال"، مستغلين في ذلك غياب الجانب القبرصي التركي. والواقع هو أنه ليس هناك أي قرار من قرارات مجلس الأمن بشأن قبرص يصف التدخل التركي المشروع والمبرر في الجزيرة، الذي تم تماشيا مع معاهدات قبرص الدولية لعام 1959، بأنه "غزو" أو يصف الوجود التركي اللاحق في الجزيرة بأنه "احتلال". وكما هو معلوم، كان على تركيا، الجهة الضامنة، أن تتدخل بعد 11 عاما من المعاناة التي عاشها القبارصة الأتراك على يد الميليشيا القبرصية اليونانية، والتي بلغت أوجها بمحاولة الانقلاب التي نظمتها العصبة العسكرية الحاكمة في أثينا والقبارصة اليونانيون المتعاونون معها، بهدف ضم الجزيرة بأكملها إلى اليونان (الوحدة مع اليونان "إينوسيس") والإبادة الكاملة للشعب القبرصي التركي. وبالنظر إلى التجارب السابقة والمعاناة الإنسانية الحالية التي تسببها النزاعات التي نشبت في الفترة الأخيرة على الصعيد العالمي، لا شك في أن نظام الضمانات في قبرص أصبح أكثر أهمية وضرورة من أي وقت مضى.

وعلاوة على ذلك، ينبغي التأكيد على أن مشكلة قبرص بدأت في عام 1963، عندما اغتصب الجانب القبرصي اليوناني قسرا لقب جمهورية قبرص القائمة على الشراكة وطرد الشريك القبرصي التركي من جميع أجهزة الدولة، وليس في عام 1974. وخلال السنوات الممتدة بين عامي 1963 و 1974، وهي فترة اختارت ممثلة القبارصة اليونانيين تجاهلها، وفق ما يناسبها، شاركت الميليشيا القبرصية اليونانية، بمساعدة وتشجيع من اليونان، في حملة تطهير عرقي ضد الشعب القبرصي التركي. وهذا العنفُ الواسع النطاق وما تبعه من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، شملت أيضاً عنفاً جنسياً متصلاً بالنزاع، حمل مجلسَ الأمن على نشر قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص في عام 1964 من أجل وقف إراقة الدماء والفظائع المرتكبة ضد الشعب القبرصي التركي. وعلى الرغم من كثرة وثائق الأمم المتحدة التي تشهد على هذه الجرائم ضد الإنسانية، فإن عدم الإشارة إليها إطلاقا في البيان المذكور إنما يدل على أن تلك الملاحظات ليست قائمة على حقائق، بل هي حلقة أخرى من حلقات آلية الدعاية المعروفة جيدا التي يستخدمها القبارصة اليونانيون.

ويُشكِّل عدم الاعتراف بأعمال العنف المذكورة أعلاه التي ارتكبها الجانب القبرصي اليوناني ضد الشعب القبرصي التركي بين عامي 1963 و 1974، ومحاولةُ نسب أحداث لم تقع قط إلى تركيا، مثالا آخر على التشويه الصارخ للحقائق المتعلقة بقبرص. فالتدخل المشروع والمبرر من جانب تركيا، الجهة الضامنة، لم يضع حداً لجميع أنواع العنف ضد الشعب القبرصي التركي فحسب، بل أيضاً للعنف الذي

مارسته الميليشيا القبرصية اليونانية ضد شعبها نفسه. ويدرك ممثلو القبارصة اليونانيين جيداً، في الواقع، أن تركيا بوصفها الجهة الضامنة هي التي جلبت السلام إلى الجزيرة في عام 1974. وإزاء هذه الخلفية، من الواضح أن الملاحظات المضللة التي بدرت من ممثلة القبارصة اليونانيين غير مدعومة بالوقائع القانونية والتاريخية المتعلقة بالجزيرة. ومن ثم ينبغي للجانب القبرصي اليوناني، بدلا من مواصلة توجيه اتهامات لا أساس لها، أن يتبع نهجا صادقا لحل مشكلة قبرص على أساس الحقائق الراهنة في الجزيرة، وهو نهج من شأنه أن يحترم الحقوق الأصيلة للشعب القبرصي التركي، من بين أمور أخرى.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأذكِّر أيضا الإدارة القبرصية اليونانية بأن نظيرها كان دوما ولا يزال هو الجانب القبرصي التركي، لا تركيا.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند 40 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) مراد **سويصال**
ممثل
الجمهورية التركية لشمال قبرص